عند الاخير وهو د وليس فوقها هاء وزاي مثلا رجعت بطلب
من خلقه ممن هم بعده زمانا بالفرض المذكور اذا المفعول بعد
الفاعل فانحصرة الخالقية فيهم على وجه التقسيم اما ان
يخلق د من كان خلقه ه وهو ج وهو معنى قوله ممن احدثه
هذا الاول على الفرض المذكور هو دال ومعناه انه اذا دار
ما ذكر يلزم اما يكون الدال مخلوقا لمن خلقه اما مباشرة
او لا فاذا اقدرنا ان الجيم خلق الدال فيكون الدال مخلوقا
لمن خلقه مباشرة لانه على الفرض هو الذي خلق الجيم
مباشرة او قدر ان الباء خلقت الدال الذي هو د فيكون
الدال مخلوقا لمن خلقه بواسطة وهو الجيم او قدر ان الالف
هي التي خلقت الاول اي الدال فيكون الدال مخلوقا لمن خلقه
بواسطتين هما الباء والجيم او احدث الاول الذي هو د من
احدثه المستند الى د مباشرة ومن احدثه المستند هو ب
فتكون ب التي احدثها المستند الى د مباشرة الذي هو ح هي
التي تحدث د او يحدث الاول وهو د من احدثه المستند
الى د بواسطة ومن احدثه المستند هو ا والمستند بواسطة
هو ب والواسطة ج والمعنى ان ا يحدث د وا هو الذي
احدث ب المستند وجوده الى د بواسطة ج فتامل
وكر فقد بلغت في ايضاحه وسبك الكلام عالم اسبق
اليه ولا يصح ان يكون الاول هو العالم الذي هو ا
مثلا اذ ليس بعده من الالهة شيء لانه خالف العالم بالفرض
فالعالم مخلوقة بعده لان المفعول بعد الفعل بخلاف
الذي انتهى اليه العدد فان الالهة في الفرض هو بعده
لفرض خالقيتهم لهم فتامله ولا يصح ان يكون ضمير الفعل
المعطوف في قوله او احدثه عائد على الاول ويكون المعنى
او احدث الاول من استند وجوده اليه الى الثاني
السابق في قوله ممن احدثه هذا الاول مباشرة كهذا الثاني
وهو الثالث او بواسطة للثاني وهو الرابع لانه وان قرب
معنى فلا يصح صناعة اذ المعطوف ما دام يستانف

ثم

١٠١

ثم تقسيم شمولي معنى في قوله من احدثه هذا الاول
بل الضمير عائد على من الصادقة على الثالث مفعول
المباشرة للاول والرابع مفعول المفعول من الاول
فتامله وظاهر كلام المنجوري التقرير بهذا وهو وان
صح معنى فلا يصح صناعة والالفاظ قوالب المعاني
قوله لانه يلزم عليه تقدم كل واحد من الحوادث الخ يلزم
من ذلك كون الشيء الواحد متقدما باعتبار فاعليته
متاخرا باعتبار مفعوليته وذلك تناقض وكون
المحكوم عليه هنا واحد غير متعدد يثبت التناقض
ككون زيد بالبكر ابنا له فلا يقال انه لا تناقض
لانه سابق بابوته متاخر ببنوته لما قلنا انه واحد
فلا يجتمع فيه انه سابق ولاحق والاختلاف في
جهة الابوة والبنوة لا يكون اختلافا رافعا للتناقض
لاتحاد الموضوع فكذلك هنا انما التخالف في موجبي
النفي والاثبات لا في محلها الذي هو الاله في الفرض فلا
يلتفت لمغلطة انه متقدم بفاعليته متاخر بمفعوليته
فلا تناقض لانا نقول التناقض في على اثبات الوجهين
له مع اتحاده والله اعلم ولا يلزم من اختلاف وجوه
الذات تكثرها حتى يندفع التناقض عنها وليست
كقولك الثلاثة زوج باعتبار اثنين منها فرد باعتبار
مجموعها لاختلاف محل النفي والاثبات
فتامله قوله وذلك يودي الى فراغ ما لا نهاية له
هذا من اوجه بيان استحالة حوادث لا اول لها
وقد ذكر في الكبرى اربعة فلتراجع وهذا الوجه
قد اقتصر عليه في الارشاد قال المقترح وقد استدل
صاحب الكتاب بطريق واحد وهو طريق معظم
اهل التوحيد قال ما مضى من الحوادث قد مضى و
تصرم الواحد بعد الواحد وما لا يتناهى لا ينقضي
ولا يتصرم وفي الكبرى لان فراغ العدد يستلزم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)